المركز الدولي
للحقوق والحريات

لتحديث الحقوقي الشهري - شهر حزيران

تاريخ التصدير: 5 تموز 2026

أولاً: المقدمة:

يرصد هذا التقرير الشهري أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل أطراف النزاع الرئيسية، بما يشمل الجهات الداخلية والخارجية ذات الصلة.

يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافةً إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على المدنيين، وفق المعايير الدولية ذات الصلة.

يغطي هذا التقرير شهر كامل، يبدأ من 1 حزيران 2026 إلى 30 حزيران 2026.

كما يلتزم التقرير بما يلي:

يحتوي على بيانات مُرقّمة وتحليلات حقوقية أولية مبنية على المعايير الدولية.
جميع المعلومات الواردة تم توثيقها من مصادر ميدانية محايدة ومصادر علنية عند الحاجة، دون تأليف أو استنتاج يتجاوز الأدلة المتاحة.
تفاصيل الأحداث والمواد التوثيقية الكاملة متاحة عبر الموقع الرسمي لـ المركز الدولي للحقوق والحريات:

الإطار القانوني: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الشهر نمطاً تصاعدياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التماس، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
المساءلة ودولة القانون: سُجل خلل هيكلي في ضمانات المحاكمة العادلة، تمثل في حالات "القتل خارج نطاق القانون" و"الإخفاء القسري"، مما يضع الجهات المسيطرة أمام مسؤولياتها القانونية الدولية في منع الإفلات من العقاب.
خطاب الكراهية: شهد الشهر الماضي تزايداً مقلقاً في خطاب الكراهية والانتهاكات في الفضاء الرقمي.
انتهاكات السيادة: سجل التقرير سلسلة من الانتهاكات الاسرائيلية والتي تأخذ نمط الاستمرار وتعمل على خلق وقائع جديدة في المنطقة الجنوبية من سورية.

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.2

وثق المركز 231 حدثاً خلال شهر حزيران/ يوليو 2026، مما يشير إلى وتيرة مكثفة ومستمرة من الأحداث التي تتضمن انتهاكات مختلفة ، حيث تقع أكثر من 7.7 أحداث بشكل يومي في المتوسط. يوضح الرسم البياني عدد الأحداث التي وقعت أسبوعياً خلال الشهر . يُظهر المخطط العمودي حجماً تصاعدياً في ارتكاب الحوادث على مدار أسابيع الشهر؛ حيث انطلق الشهر بتسجيل 37 حادثة في الأسبوع الأول، ليشهد الأسبوع الثاني قفزة حادة برصيد 55 حادثة. واستمرت المؤشرات عند مستويات مرتفعة ومتقاربة في الأسبوع الثالث بتوثيق 54 حادثة، قبل أن تصل الحوادث إلى ذروتها القصوى خلال الأسبوع الرابع لتسجل 58 حادثة. وفي الأسبوع الخامس والأخير، انخفض المنحنى الإحصائي بشكل ملحوظ لتستقر الحوادث عند 27 حادثة موثقة, علماً أن الأسبوعين الأول و الخامس مؤلفين من 6 و 4 أيام على التوالي.

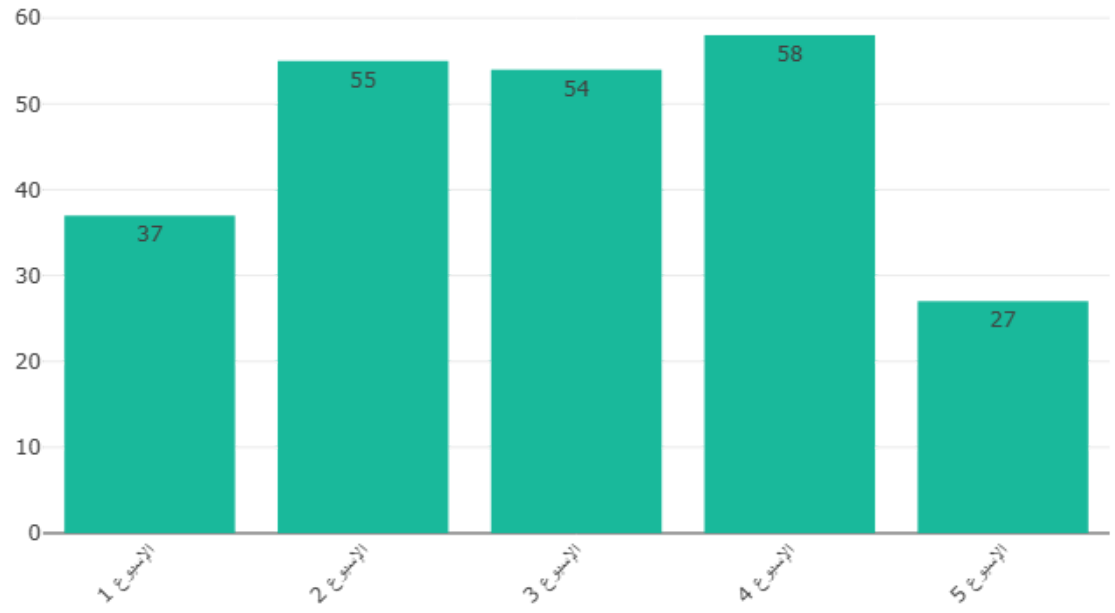

1- المؤشرات العامة:

فئة الحادثة	إجمالي الأعداد المسجلة طوال الأسابيع

حوادث الفصل التعسفي	120
حوادث الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب	92
حوادث الترويع وتهديد السلم الأهلي	111
القتلى	93
الجرحى	78
حوادث الفوضى الأمنية، انفلات السلاح ومخلفات الحرب	47
حوادث قمع الحريات، الحقوق، الخصوصية والكرامة	17
حوادث التمييز، التحريض وخطاب الكراهية	11
حوادث التعدي وانتهاك الممتلكات والبيئة	8
حوادث انتهاك السلامة الجسدية	3
حوادث انتهاكات حقوق الطفل	2

2- الجهات المنفذة:

يُظهر المخطط الأن "المجموعات المسلحة" لا تزال تتصدر قائمة الجهات المسؤولة عن ارتكاب الحوادث بإجمالي 82 حادثة، يليهم مباشرة "الجيش الإسرائيلي" بـ 62 حادثة. وتأتي الحوادث المنسوبة لجهات "غير محددة" (المجهولون) في المرتبة الثالثة بواقع 56 حادثة، تليها "الحكومة السورية" بـ 50 حادثة. في حين تتوزع بقية الخروقات بنسب ضئيلة في ذيل القائمة بين المجموعات الموالية للسلطة (لم يظهر رقمها بوضوح ولكنها تلي الحكومة السورية)، والمدنيين بواقع 6 حوادث، وكل من الجيش التركي، أهالي القرية، والناشطين بواقع حادثتين لكل منهم، وأخيراً المجموعات المسلحة العشائرية بحادثة واحدة.يكشف هذا الارتفاع الملحوظ في الأرقام الإجمالية عن استمرار وتعمق المأساة المركبة التي يعيشها المدنيون؛ حيث تتقاسم المجموعات المسلحة غير النظامية والعمليات العسكرية الأجنبية (الجيش الإسرائيلي) العبء الأكبر في عسكرة الحياة اليومية وترويع الأسر السورية، مما يحرمها من أدنى مقومات الأمان الشخصي ويدفعها نحو موجات نزوح مستمرة. كما أن استقرار الحوادث المنسوبة لجهات "غير محددة" عند 56 حادثة، يبرز ضبابية أمنية بالغة الخطورة ناتجة عن غياب دولة القانون، حيث يستغل المجهولون غياب المحاسبة لارتكاب الانتهاكات والجنايات دون رادع، مما يسلب الضحايا وعائلاتهم فرصة الإنصاف القضائي ويعزز سياسة الإفلات من العقاب المنهجية.

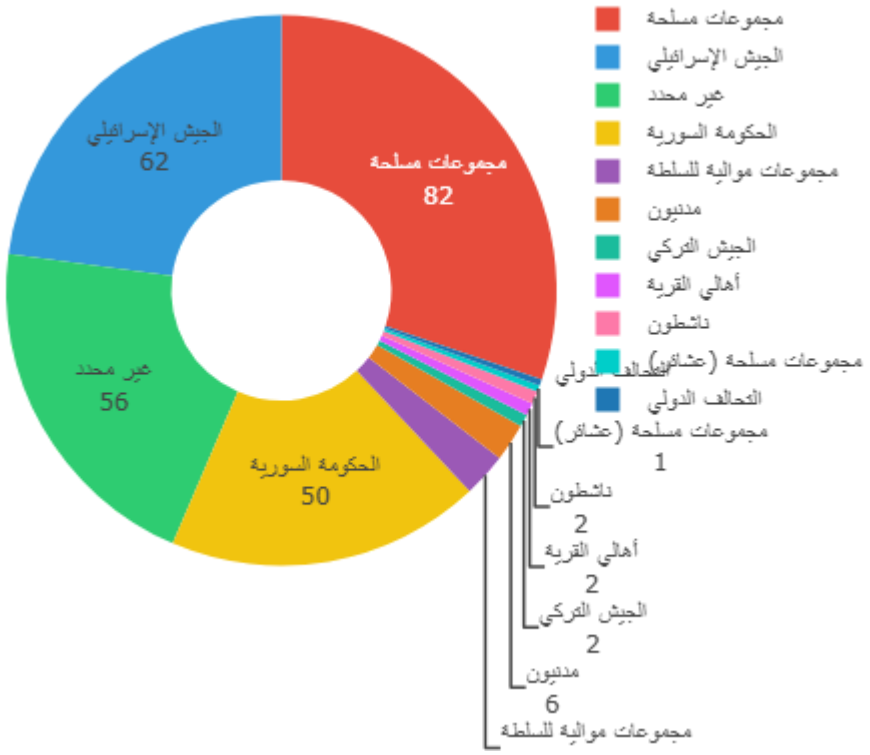

يوضح المخطط العمودي تقلب حجم المسؤولية التنفيذية عن الحوادث بين الجهات المختلفة على مدار أسابيع الرصد الخمسة. نلاحظ أن الحوادث المنسوبة للـ "مجموعات مسلحة" شهدت طفرة تصعيد قياسية وحادة خلال الأسبوع الأول من تموز بتسجيل 28 حادثة، بعد أن كانت تتراوح بين 11 و16 حادثة في أسابيع حزيران. وبالمقابل، بلغت حوادث "الجيش الإسرائيلي" ذروتها في الأسبوع الرابع من حزيران بـ 16 حادثة، بينما قفزت

الحوادث المنسوبة لجهات "غير محددة" (المجهولون) إلى أعلى مستوياتها خلال الأسبوع الثاني من حزيران بواقع 18 حادثة. أما "الحكومة السورية" فحافظت على نمط خروقات متقارب نسبياً بلغت ذروته في الأسبوع الثالث من حزيران بـ 13 حادثة، في حين ظهرت "المجموعات الموالية للسلطة" بشكل حصري وبارز خلال الأسبوع الثالث من حزيران بـ 7 حوادث، وتلاشت أو انخفضت دون رصد واضح في بقية الأسابيع.

كشف التتبع الزمني التفصيلي لسلوك الجهات المنفذة عن بيئة نزاع ديناميكية وقاسية لا تمنح المدنيين أي فرصة لالتقاط الأنفاس؛ إذ يشير التصعيد المفاجئ والضخم لحوادث المجموعات المسلحة غير النظامية مطلع شهر تموز (28 حادثة) إلى موجة فوضى أمنية وترهيب ميداني طارئة عانى منها السكان بشكل مباشر. ويتزامن هذا التهديد الداخلي مع فترات تصعيد عسكري خارجي عنيف من قِبل الجيش الإسرائيلي (خاصة في الأسبوع الرابع من حزيران)، مما يؤكد تعرض المجتمعات المحلية لأخطار مركبة ومتنقلة تضاعف من وطأة النزوح القسري وتدمير سبل العيش. علاوة على ذلك، فإن الطفرة المجهولة للانتهاكات في الأسبوع الثاني من حزيران تعكس فترات انفلات أمني رمادية يستغلها الجناة للإفلات من العقاب، مما يبرهن على أن حياة الأفراد تظل رهينة لتقلبات الميدان وتعدد أطراف النزاع في ظل غياب مطلق لسيادة القانون والآليات المؤسساتية المستدامة لحماية حقوق الإنسان.

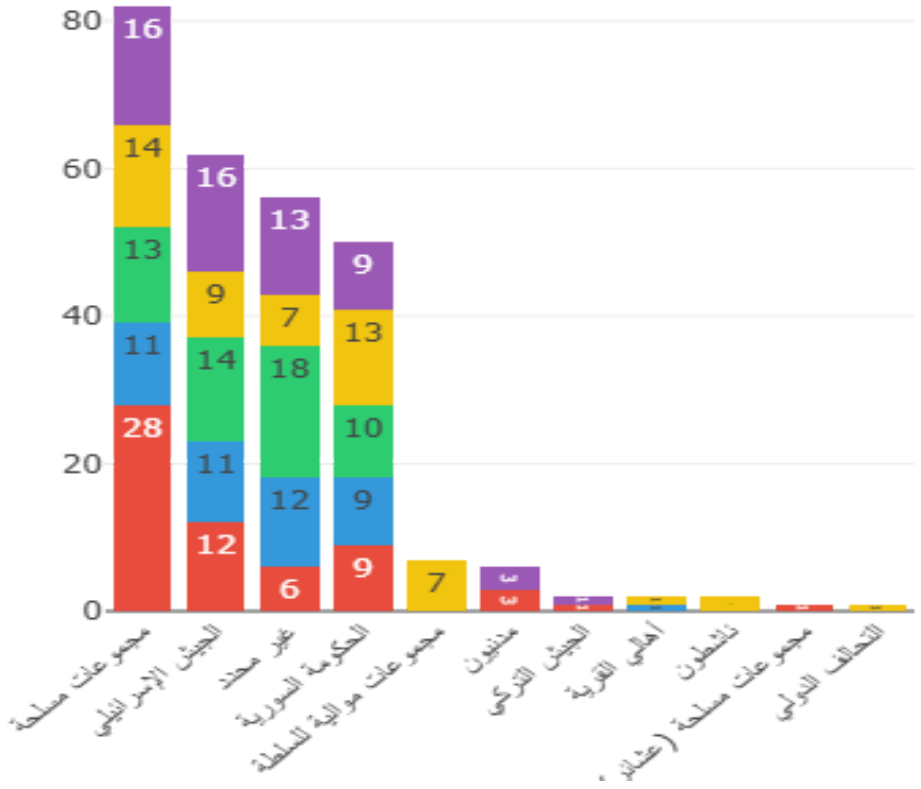

3- حسب المحافظات:

يُظهر التوثيق توزيعاً جغرافياً متفاوتاً للحوادث، حيث تصدرت محافظة درعا قائمة المناطق الأكثر تسجيلاً للخروقات بإجمالي 38 حادثة، تلتها حماة بـ 30 حادثة، ثم حلب والقنيطرة بواقع 29 حادثة لكل منهما، وحمص بـ 26 حادثة. وفي المرتبة المتوسطة، حلّت محافظات إدلب (21 حادثة)، دير الزور ودمشق بواقع 19 حادثة لكل منهما، وريف دمشق بـ 15 حادثة، في حين انخفضت الأرقام تدريجياً في بقية المناطق وصولاً إلى حادثة واحدة في الفضاء الرقمي. وبتحليل المنحنى الزمني، يتضح أن الأسبوع الأول من تموز شهد طفرة تص عيد حادة ركزت خروقاتها في درعا بـ 13 حادثة وحمص بـ 10 حوادث، في حين سجل الأسبوع الرابع من حزيران ذروته في حماة وحلب وريف دمشق.

يعكس هذا التباين الجغرافي الحاد واقعاً إنسانياً مريراً يعيشه السكان المحليون، إذ يبرز تصدر محافظات الجنوب والوسط (درعا، حماة، حلب، والقنيطرة) كدليل قطعي على عمق النزاع المستمر وفوضى انفلات السلاح التي تحاصر المدنيين في أدق تفاصيل حياتهم. إن التنقل الزمني السريع لذروة الحوادث بين المحافظات كالتصعيد المفاجئ في درعا وحمص مطلع تموز بعد أسابيع من التوتر في حماة وحلب و إستمرار الإنتهاكات جنوباً و بالأخص القنيطرة يكشف عن انعدام تام لأي نمط أمني مستدام، مما يحرم مئات العائلات من القدرة على التنبؤ بالأخطار ويجبرهم على العيش في ذعر دائم. هذا التشتت الجغرافي للانتهاكات لا يقتصر أثره على الخسائر البشرية والمادية المباشرة، بل يتسبب في إنهاك كامل للبنى التحتية الضعيفة وتدمير سبل العيش المحلية، مما يضع أعباءً مضاعفة على فرق الاستجابة الإنسانية التي تضطر لملاحقة بؤر التوتر الساخنة في ظل غياب دولة القانون وآليات الحماية المستقلة.

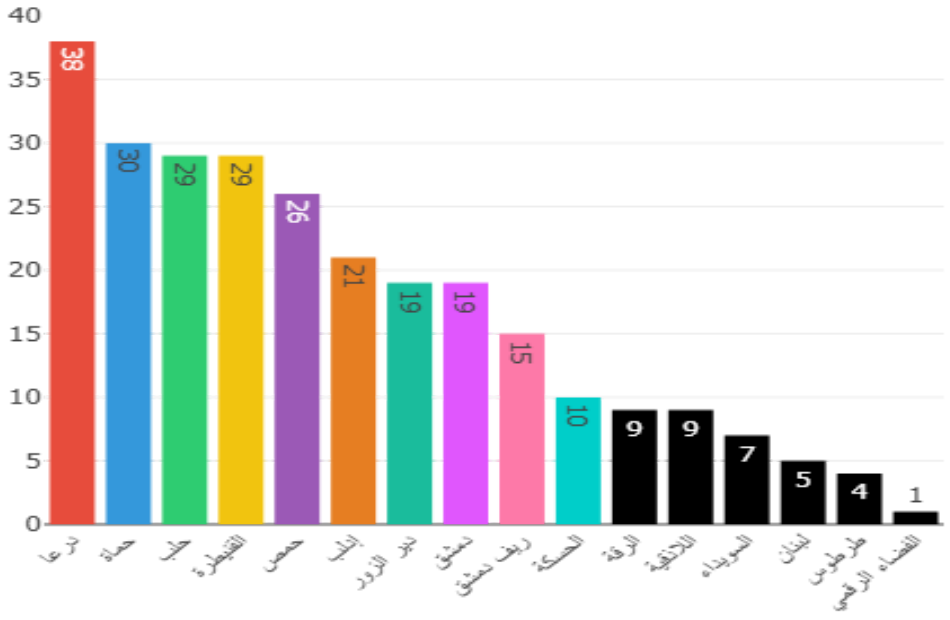

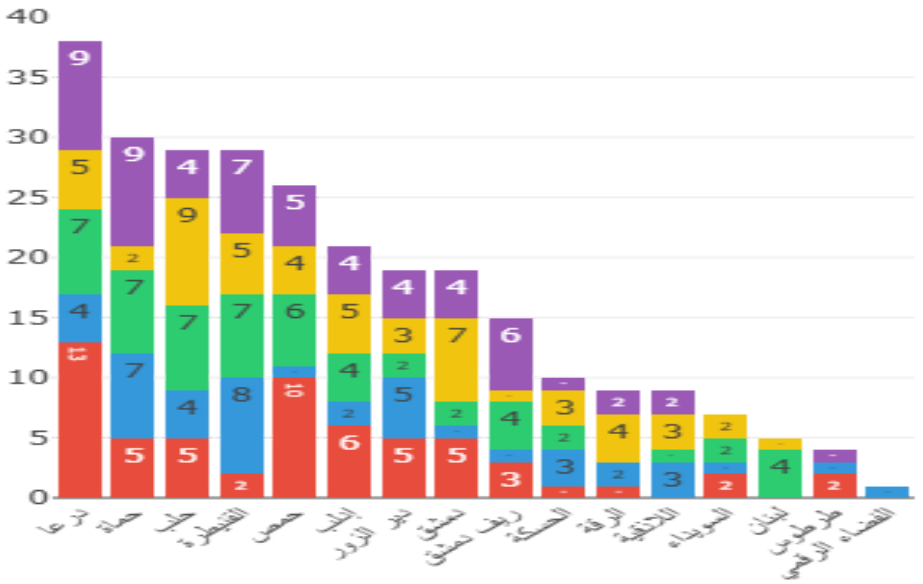

.

4 - حسب طبيعة الأحداث:

يُظهر المخطط الدائري التراكمي هيمنة مطلقة لحوادث "غياب دولة القانون" كأكبر مسبب للخروقات والانتهاكات المسجلة بإجمالي 158 حادثة، تليها في المرتبة الثانية فئة "انتهاكات السيادة" بواقع 65 حادثة، ثم "انتهاكات حقوق الإنسان" بـ 37 حادثة، في حين سُجل "خطاب الكراهية" بـ 11 حادثة". وبتحليل التوزيع الأسبوعي المقارن عبر المخطط العمودي، يتضح أن حوادث غياب القانون حافظت على مستويات مرتفعة وصادمة طوال الأسابيع الخمسة المرصودة؛ حيث بلغت ذروتها في الأسبوع الأول من تمو بـ 37 حادثة، تلاها استقرار متقارب جداً في أسابيع حزيران الأربعة (بين 28 و33 حادثة). وفي المقابل، شهدت حوادث انتهاك السيادة قفزة ملحوظة في الأسبوع الرابع من حزيران بـ 17 حادثة، بينما توزعت انتهاكات حقوق الإنسان وخطاب الكراهية بمعدلات أدنى تظهر تداخلاً مستمراً طوال فترة الرصد الإحصائي.

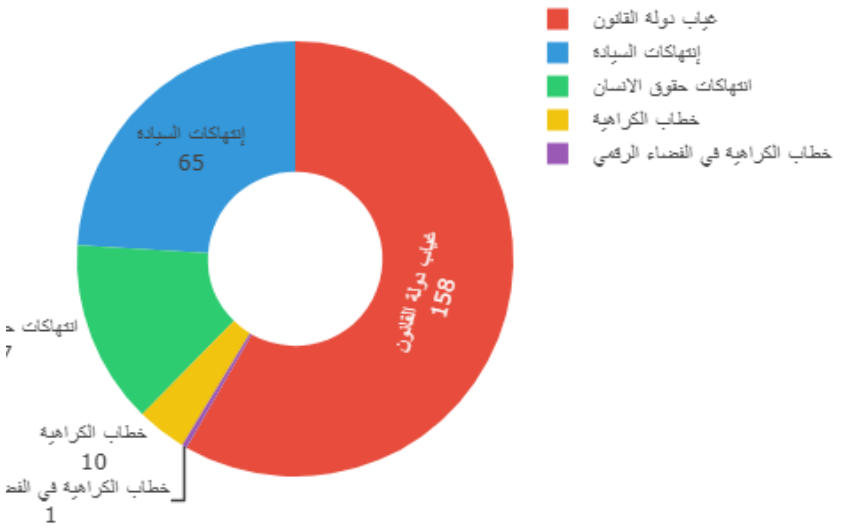

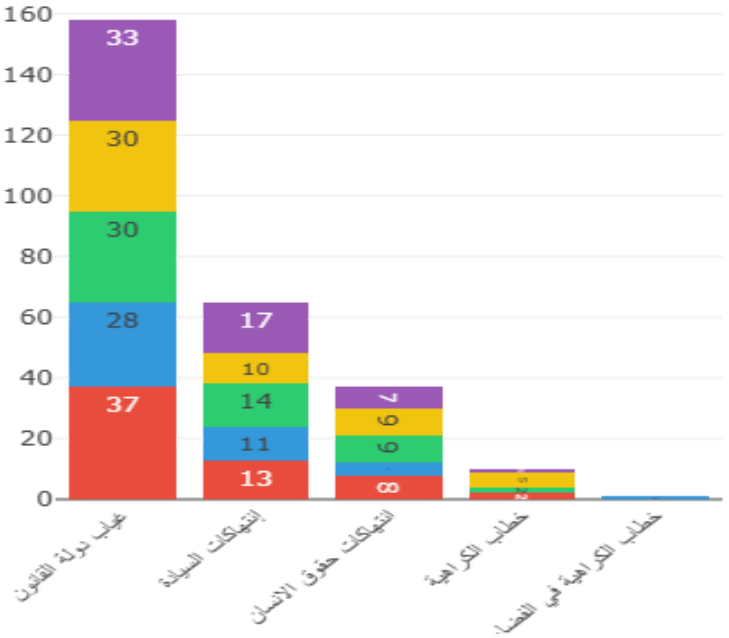

إن بقاء حوادث غياب دولة القانون والمحاسبة في صدارة المؤشرات لأسابيع متتالية يكشف عن واقع إنساني مرير؛ حيث يعيش المدنيون في ظل بيئة من الفوضى الأمنية المستدامة التي تجعلهم العرضة الأساسية للجنايات والانتهاكات اليومية دون وجود أي شبكة أمان قضائية أو مؤسساتية تحميهم. وتتفاقم هذه المعاناة الإنسانية بشكل حاد مع تزامن الضغط الداخلي لغياب القانون مع التهديدات والعمليات العسكرية المتمثلة في 65 حادثة انتهاك سيادة، ما يتسبب في موجات ذعر جماعي، ونزوح مستمر، وإنهاك تام لسبل العيش الأساسية. علاوة على ذلك، فإن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وظهور حوادث التحريض وبث الفتن ميدانياً ورقمياً يساهم في تمزيق النسيج الاجتماعي ونشر التمييز، مما يحرم الفئات الهشة والمجتمعات المحلية من أي أفق للاستقرار النفسي والجسدي، ويستدعي تدخلاً حقوقياً عاجلاً ومستداماً لكسر حلقة الإفلات من العقاب وإنصاف الضحايا.

الخلاصة الختامية

تؤكد الحصيلة التراكمية والمؤشرات المتقاطعة لهذا الشهر أن المشهد في سورية يمر بمرحلة استنزاف حقوقي وإنساني بالغ الخطورة، محركه الأساسي هو **غياب دولة القانون** الذي تصدر المشهد بـ 132 حادثة، مما خلق بيئة خصبة لتفشي الإفلات من العقاب وانعدام الأمان القضائي. هذا التحلل المؤسساتي شرع الأبواب أمام تصاعد مخيف في **حوادث الفصل التعسفي (120 حادثة)** كأداة للعقاب المعيشي والقمع الاقتصادي، بالتوازي مع **92 حادثة اعتقال تعسفي وإخفاء قسري** استهدفت الحريات الشخصية بشكل منهجي.

ميدانياً، تكشف البيانات عن مأساة بشرية حادة تمثلت في سقوط 93 قتيلاً و78 جريحاً يظهر التحليل هذا الشهر ارتفاعا في عدد القتلى مشفوعا أيضا بالقتلى الناتجين عن الغارات الاسرائيلية التي استهدفت مدنيين سوريين في لبنان ويشير هذا العدد من القتلى إلى عدم وجود جهد مؤسسي لوقف القتل اليومي والتغاضي عن السلاح المتفلت , مدفوعين بـ 111 حادثة ترويع و47 حادثة فوضى أمنية وانفلات سلاح؛ حيث تتقاسم **المجموعات المسلحة غير النظامية (65 حادثة)** واعتداءات **الجيش الإسرائيلي (55 حادثة)** العبء الأكبر في عسكرة الحياة اليومية للمدنيين وتعميق أزمات النزوح.

جغرافياً، يظهر التقرير تفاوتاً حاداً ونقاطاً ساخنة تتركز بشكل رئيسي في المحافظات الجنوبية والوسطى، وعلى رأسها **درعا (33 حادثة)، والقنيطرة (27 حادثة)، وحماة (26 حادثة)**، والتي شهدت موجات تصعيد وتنقل أسبوعي مستمر للحوادث، مما يحرم السكان المحليين من أي أفق للاستقرار المعيشي أو النفسي، ويفكك النسيج الاجتماعي تحت وطأة خطابات الكراهية والتمييز المستمرة. إن هذا الواقع المركب يثبت أن الانتهاكات لم تعد مجرد حوادث معزولة، بل باتت منظومة ضغط قمعية متعددة الأطراف (عسكرياً، وإدارياً، وجنائياً) تستهدف الحياة المدنية في أدق تفاصيلها، مما يستدعي تدخلاً حقوقياً وإنسانياً عاجلاً لوقف هذا النزيف وتفعيل آليات حماية حقيقية ومستقلة على الأرض.

التوصيات المقترحة:

1. إلغاء **قرارات الفصل العقابية والجائرة:** نوصي بالضغط القانوني والحقوقي الفوري لإلغاء كافة قرارات الفصل التعسفي (120 حادثة)، وتحييد المؤسسات الخدمية والوظائف العامة عن النزاعات الميدانية أو السياسية، وضمان حماية الأمان الاقتصادي وحق الأفراد الأساسي في العيش الكريم والعمل.

2. **الوقف الفوري لحملات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري:** إلزام كافة الأطراف والجهات المسيطرة على الأرض بوقف الممارسات المنهجية للاحتجاز دون سند قانوني (92 حادثة)، والكشف الفوري عن مصير المخفيين قسرياً، وتفعيل دور رقابة قضائية مستقلة ونزيهة تنهي التغول الأمني على حريات المواطنين.
3. **نزع السلاح العشوائي ومكافحة الفوضى الأمنية:** اتخاذ تدابير ميدانية حازمة من القوى المسيطرة لكبح جماح انفلات السلاح، وتفكيك الشبكات الإجرامية والمجموعات المسلحة غير النظامية (المسؤولة عن 65 حادثة)، وتطهير المناطق من مخلفات الحرب للحد من حوادث الترويع (111 حادثة) وحماية السلم الأهلي.
4. **تفعيل آليات المساءلة الدولية ومناهضة الإفلات من العقاب:** نظراً للحصيلة البشرية القاسية (93 قتيلاً و78 جريحاً)، يجب على الهيئات الأممية والمنظمات الحقوقية توثيق هذه الخروقات وبناء ملفات قانونية تدعم جهود العدالة الانتقالية، وملاحقة مرتكبي الجرائم خارج القانون—بما فيها الاعتداءات العسكرية الخارجية للجيش الإسرائيلي (55 حادثة)—لضمان عدم الإفلات من العقاب.
5. **تكثيف الاستجابة الإغاثية في المحافظات الساخنة:** توجيه الدعم الإنساني والطبّي العاجل لخطط الاستجابة المحلية في المحافظات الأكثر تضرراً وتصعيداً (مثل درعا والقنيطرة وحماة) للتعامل مع موجات النزوح المستمرة والإنهاك الحاد في البنى التحتية وسبل العيش.
6. **حماية الفئات الهشة وصيانة النسيج الاجتماعي:** إطلاق برامج حماية موجهة للأطفال والنساء، وتشديد الرقابة الميدانية والرقمية لرصد ومجابهة خطابات التحريض والكراهية والتمييز (11 حادثة) لمنع انزلاق المجتمع نحو نزاعات أهلية أو طائفية أعمق.
7. إعادة توجيه مسارات المناصرة الدولية: تشير مسارات الحوادث إلى تراجع النزاع التقليدي لصالح الانهيار المؤسسي. لذا، يجب أن تركز رسائل المناصرة على إيجاد آليات تعالج "غياب دولة القانون" وتطالب بمساءلة صريحة حول حوادث "انتهاك السيادة" المتكررة، لا سيما من قبل الجيش الإسرائيلي.
8. الحد من حوادث التدخل الخارجي: تفعيل الأدوات الدبلوماسية للضغط نحو إيقاف حوادث الاعتداءات الخارجية، لمنع فرض وقائع أمنية جديدة تزيد من تعقيد الأزمة في الجنوب.
9. تفعيل آليات الولاية القضائية العالمية: أمام العجز القضائي المحلي وتفشي حوادث غياب القانون، يجب إعداد ملفات قانونية رصينة للحوادث التي لا تسقط بالتقادم (كالقتل خارج نطاق القانون والإخفاء القسري) لطرحها أمام المحاكم الدولية.